تركي ليدية
نايلي نسيمة

الاقتصاد الأخضر رهان لتحقيق السياسة الطاقوية المستدامة في الجزائر

الملخص:نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الوقوف على دراسة مدى فعالية نظام الاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة الطاقوية في الجزائر، ذلك من خلالالتطرق إلى مفهوم الاقتصاد الأخضر من جهة، ومن جهة أخرى تبيان أبعاد هذا الاقتصاد الأخضر التي لا تختلف كثيرا عن أبعاد التنمية المستدامة، ثم بعد ذلك نحاول تسليط الضوء على المبادرات المتعلقة بقطاع الطاقة في إطار التحول لنظام الاقتصاد الأخضر في الجزائر، من خلال إبراز الحوافز المتعلقة بتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة، ثم التطرق للبرنامج الوطني للطاقة المتجددة 2011- 2030 الذي يطمح لتطوير هذه الطاقة والفعالية الطاقوية خاصة أنّ الجزائر من الدول التي تسعى جاهدة لتحقيق الاقتصاد الأخضر وتفعيل التنمية المستدامة للنهوض باقتصادها مستقبلا باعتماد سياسات طاقوية خضراء.

الكلمات المفتاحية:البيئة، الاقتصاد الأخضر، الاستدامة، الاستثمار، الطاقة المتجددة.

Terki Lydia; Naili Nassima

The green economy is a bet to achieve a sustainable energy policy in Algeria

Abstract :

We try, through this research paper, to study the extent to which the green economy system is effective in achieving energy sustainability in Algeria. This is from addressing the concept of green economy on the one hand, and on the other hand the dimensions of this green economy that do not differ much from the dimensions of sustainable development, then after We try to shed light on the initiatives related to the energy sector within the framework of the transformation of the green economy system in Algeria, by highlighting the incentives related to encouraging investment in renewable energy, and then touching on the national program for renewable energy 2011-2030, which aspires to develop this energy and energy efficiency, especially as Algeria is one of the countries. Which strives to achieve a green economy and activate sustainable development to advance its economy in the future by adopting green energy policies.

***Keywords*:** environment, green economy, sustainability, investment,renewable energy.

الاقتصاد الاخضر رهان لتحقيق السياسة الطاقوية المستدامة في الجزائر

The green economy is a bet to achieve a sustainable energy policy in Algeria

ليدية تركي(*)

ط.د، جامعة مولود معمري تيزي وزو

نسيمة نايلي(**)

ط.د. جامعة مولود معمري تيزي وزو

مـقدمـة:

(*) البريد الإلكتروني: «lydiaterki91@gmail.com»

(**) البريد الإلكتروني: «nacimanaili@gmail.com»

إنّ الجزائر كغيرها من الدول أخذت بقضية التنمية من أولويات سياساتها، فبعدما كانت تسعى جاهدة لتحقيق التنمية الاقتصادية ولو على حساب الاعتبارات الأخرى الاجتماعية، البيئية، الثقافية ...إلخ، إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلا فتدريجيا بدأت الجزائر تدرك أن التنمية الفعلية الواجب تحقيقها يجبأن تمتاز بالاستمرارية والديمومة خاصة مع تزايد المخاطر الناتجة عن نضوب الطاقات الأحفرية التقليدية (البترول، الفحم، الغاز الطبيعي، الغاز الصخري...)، وما تسبب ذلك من جمود اقتصادي ومالي وتدهور البيئة، هذا ما دفع بالجزائر إلى تبني السياسات الطاقوية المستدامة التي من شأنها توليد الطاقة من مصادر متجددة صديقة للبيئة، ولتفعيل هذه السياسات أقترح تبني نظام الاقتصاد الأخضر كنظام اقتصادي جديد قادر على معالجة العلاقة بين استغلال الطاقة وديمومتها للأجيال القادمة، ذلك أن التنمية الطاقوية المستدامة المطلوبة لن تتحقق إلا عن طريق الترويج لفكرة الاقتصاد الأخضر بعد عقود من التدمير الطاقوي الذي انتهجه الاقتصاد التقليدي المبني على استنزاف الموارد الطاقوية.

على ضوء ما سبق، نحاول من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية التي فحواها:**ما مدى فعالية نظام الاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة الطاقوية في الجزائر؟**

نحاول من خلال هذه الدراسة، معالجة الموضوع بالاعتماد بشكل رئيسي على المنهج التحليلي،باعتباره الأكثر استعمالا في الدراسات القانونية، كما اعتمدنا أيضا على المنهج الوصفي الذي يبرز من خلال توضيح المفاهيم ذات الصلة بالموضوع كمفهوم الاقتصاد الأخضر.

سعيا للإجابة على الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: الاقتصاد الأخضر آلية لتعزيز التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: المبادرات المتعلقة بقطاع الطاقة في إطار التحول لنظام الاقتصاد الأخضر في الجزائر

المبحث الأول: الاقتصاد الأخضر آلية لتعزيز التنمية المستدامة

يعتبر الاقتصاد الأخضر من المفاهيم الجديدة التي نالت اهتمام العديد من الباحثين نظرا لدوره في تعزيز التنمية المستدامة ([1])، خاصة مع الدمار الذي ألحق بالبيئة نتيجة عقود التنمية السابقة المبنية على إهمال البيئة ومواردها

[1]- مع تزايد المخاطر البيئية لم تعد المفاهيم الاقتصادية القديمة التي أهملت البعد البيئي في التنمية الاقتصادية ملائمة للتحليل الاقتصادي لذا تم صياغة مفهوم اقتصادي جديد تحت تسمية الاقتصاد الأخضر من أجل تصحيح الاختلال لبيئي واستفحال المخاطر البيئية العالمية نتيجة لطيات النموذج الاقتصادي، وقد ظهر هذا المفهوم لأول مرة في 1989 عندما قام الباحثان البريطانيانMarkandya and Barbierبتقديم تقدير لحكومة الأمم المتحدة بعنوان Blueprint for a green Economyوهو مخطط تفصيلي للاقتصاد الأخضر أين سلط الضوء على الترابطبين التنمية الاقتصادية والبيئية والثاني بعنوان the Green Economeyأي الاقتصاد الأخضر، والذي طرق إلى العلاقة بين الاقتصاد والبيئة من نطاق واسع إلا أن هذا المفهوم لم ينل الاهتمام إلا بعد الأزمة العالمية لسنة 2008 وفي هذا الإطار أطلق في أكتوبر 2008 برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة شاملة حول الاقتصاد الأخضر بهدف وضع سياسات عامة ومسارات العمل بشأن تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة، إلا أن هذا المفهوم لم ينل الشهرة إلا بعد سنة 2012 حين قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جوان 2012 بعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة في البرازيل والتي أطلق عليه تسميةريو+20 أنعقدمؤتمرالأممالمتحدةللتنميةالمستدامة "ريو +20" فيريوديجانيرو البرازيلضممائةمنرؤساءالدولوالحكومات وألافالمشاركينمنالحكوماتوالقطاعالخاصوالمنظماتغيرالحكوميةومجموعاتأخرىلتشكيلاستراتيجياتللحدمنالفقروالنهوضبالعدالةالاجتماعيةوضمانحمايةالبيئةللوصولإلىالمستقبلالذينصبوإليه،وقدتمتنظيممؤتمرالأممالمتحدةللتنميةالمستدامة (UNCSD) تنفيذالقرارالجمعيةالعامة (A/RES/64/236)انعقدفيالفترةالممتدةمن 20 إلى 22 جوان 2012 ماحتفالابالذكرىالعشرينللمؤتمرالأممالمتحدةالمعنيبالبيئةوالتنمية(UNCED) فيري يوديجانيروالذكرىالعاشرةلمؤتمرالقمةالعالميللتنميةالمستدامةفيجوهانسبرغ،وركزالمؤتمرعلىموضوعينهما: الاقتصادالأخضرفيسياقتعزيزالتنميةالمستدامةوالقضاءعلىالفقر،الإطارالمؤسساتيللتنميةالمستدامة،ولقدأبرزتالأ عمالالتحضيريةلمؤتمر" ريو +20 " سبعمجالاتذاتأولويةوالتيتحتاجإلىعنايةوالتيتشملوظائفلائقةوالطاقةوالمدنالمستدامةوالأمنالغذائيوالزراعةالمستد امة،المياهوالمحيطاتومخاطرالكوارثونتجعنهذاالمؤتمروثيقةسياسيةسميت " المستقبلالذينصبوإليه" التيتؤكدعلىتجديدالالتزامبإعادةتأكيدمبادئريوو خططالعملالسابقة،تقييمالتقدمالمحرزحتىالآنفيتنفيذنتائجمؤتمر القمةالرئيسيةالمعنيةبالتنميةالمستدامةوسدالفجواتالمتبقيةوالتصديللتحدياتالجديدةوالناشئة،بالإضافةإلىاعتبار أنالاقتصادالأخضرفيسياقالتنميةالمستدامةوالقضاءعلىالفقرهومنالأدواتالهامةالمتاحةلتحقيقالتنميةالمستدامة،أذ ظرفيذلك:

- Résultats de la conférence des Nations Unies sur le Développement durable (RIO +20) , L'avenir que nous voulons , Rio de Janeiro , Bresil , 20-22 juin 2012www.seric.org, (voie le 24-11-2020) : 03 -12.

الطبيعية.ونظرا للأهمية التي يكتسيها نظام الاقتصاد الأخضر في توفير توازن دائم بين متطلبات المحافظة على الموارد الطبيعية والنهوض بمستوى التنمية على المستوى المحلي والدولي،فإنّه كان لا بد من تحديد مفهوم الاقتصاد الأخضر **(المطلب الأول)**،ثم تحديد الأبعاد التي يرتكز عليها هذا النوع من الاقتصاد **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر

بما أن الاقتصاد الأخضر من المفاهيم الجديدة التي ظهرت على المستوى الدولي والمحلي فلا بد من تحديد تعريف لهذا الاقتصاد **(الفرع الأول)** مع بيان أهم الأهداف التي يسعى لتحقيقها**(الفرع الثاني)** .

الفرع الأول:تعريف الاقتصاد الأخضر

تعددت التعريفات التي قيلت بمفهوم الاقتصاد الأخضر إلا أنّ كلها تتفق في غايتها المتمثلة في التوفيق بين الاقتصاد والبيئة. عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية، وينظر إلى الاقتصاد الأخضر كاقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد من خلاله كفاءة استخدام الموارد ويستوعب جميع الفئات الاجتماعية، كما أن الاقتصاد الأخضر يعمل على جعل النمو في الدخل مدفوعا من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاث الكربون والتلوث وتعتمد على كفاءة استهلاك الطاقة وتمنع خسارة التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي، وتحتاج هذه الاستثمارات إلى التحفيز والدعم عن طريق الإنفاق العام الموجه ويجب أن يحافظ مسار التنمية على الرأس المال الطبيعي ويحسنه ويعيد بناءه.

كما عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أنه ضمان تواصل واستمرار الثروات الطبيعية وتوفير الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهية

المجتمعات، ولتحقيق ذلك يجب أن يحفز الاستثمار والابتكار مما يدعم النمو المطرد ويتيح فرص اقتصادية جديدة[1].

الفرع الثاني:أهداف الاقتصاد الأخضر

تتمثل أهم الأهداف التي يرجى تحقيقها من تخضير الاقتصادالأخضر أولا وقبل كل شيء في حماية البيئة، حيث أنّ حماية البيئة من الأهداف ا أساسية التي يسعى لتحقيقها نظام الاقتصاد الأخضر**(أولا)**، إلى جانب هذا الهدف نجد أنّ الاقتصاد الأخضر يسعى بدور إلى تحقيق التنمية المستدامة **(ثانيا)**، كما يتيح نظام الاقتصاد الأخضر فرص كبيرة للوظائف الخضراء في شتى القطاعات الاقتصادية **(ثالثا)**، وأخيرا فإنّ الاقتصاد الأخضر يهدف إلى استئصال الفقر، حيث أنّ الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر يجعله أكثر ملائمة للبيئة ما يساهم في التخفيف من حدة الفقر خاصة في المناطق الريفية**(رابعا)**.

أولا: حماية البيئة

تعتبر حماية البيئة من بين أهم الأهداف التي يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تحقيقها، يهدف إلى توفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها في الوقت المناسب للحد من أخطار الكوارث من أجل تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود في مواجهة الكوارث وفقا لما تسمح به ظروفها وقدراتها، وذلك من خلال وضع استراتيجيات أكثر تنسيقا وشمولا تدمج الاعتبارات المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في الاستثمارات العامة والخاصة وفي صنع القرارات والتخطيط للأعمال الإنسانية والإنمائية من أجل الحد من المخاطر وزيادة القدرة على الصمود وكفالة انتقال سلس من مرحلة الإغاثة إلى الإنعاش في التنمية.

---

[1]-حسام محمدأبوعليان،**الاقتصادالأخضروالتنميةالمستدامةفيفلسطيناستراتجياتمقترحة**،مذكرةلنيلشهادةالماجستيرفي الاقتصاد،(جامعة الأزهر، غزة: كليةالاقتصادوالعلومالإدارية،قسماقتصاد)، 2018،ص 69.

كما يسعى هذا الاقتصاد إلى وضع حد لانبعاث الغازات الدفيئة على الصعيد العالمي ومن أجل ذلك سينشأ صندوق المناخ الأخضر من أجل تعبئة الأموال لدعم إجراءات التخفيف وتدابير التكيف المناسبة على الصعيد الوطني وتطوير التكنولوجيا ونقلها إلى البلدان النامية، كما سيسعى الاقتصاد الأخضر إلى إدراج أهداف وممارسات الإدارة المستدامة للغابات في صلب السياسات وعمليات اتخاذ القرارات على الصعيد الاقتصادي خاصة أن طائفة واسعة من المنتجات والخدمات التي توفرها الغابات تتيح فرص للتصدي للكثير من تحديات التنمية المستدامة الأكثر إلحاحا، كما يسعى إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للحد بفاعلية من فقدان التنوع البيولوجي وذلك من خلال تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنوع البيولوجي لسنة 2011-2050.

إضافة إلى هذه الأهداف ولحماية البيئة من التلوث بالمواد الكيماوية والنفايات الخطرة تعتبر الإدارة السليمة للموارد الكيماوية والنفايات الخطرة من بين أهم أولويات الاقتصاد الأخضر نظرا أنها أمر بالغ الأهمية لحماية الصحة البشرية والبيئية.

ثانيا: تحقيق التنمية المستدامة

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق التنمية المستدامة بمراعاة جدول أعمال القرن 21 وعلى المستويات الثلاث القومية الإقليمية والعالمية وذلك عن طريق تعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وزيادة كفاءة استخدام الموارد والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة كالحد من تدهور الأراضي وانبعاث الكربون وتحسين النقل العام والأمن الغذائي[1]،فيسعى الاقتصاد الأخضر إلى الاستثمار في رأس المال الطبيعي لتحقيق نمووتقدم اقتصادي مستدام مما يشجع سبل العيش المستدام،

---

1 - أصالحعبدالحليم، "دورشبكاتالبحثوالتطويروالابتكارفيدعمالتحولنحوالاقتصادالأخضر" دراسةحالةالدولالعربيةالتابعةلمنظمةالإسكوا"، **مجلةميلافللبحوثوالدراسات**،العددالأول،المركزالجامعيعبدالحفيظبوالصوف،ميلة،الجزائر،جوان 2008،ص. 10.

فالاقتصاد الأخضر يهدف إلى نقل العالم إلى اتجاه جديد في التنمية يضمن الاستدامة والاستقرار في البيئة جنبا إلى جنب مع الاقتصاد.[1].

ثالثا: توفير الوظائف الخضراء

يتيح الاقتصاد الأخضر فرص كبيرة للوظائف الخضراء في شتى القطاعات الاقتصادية دون استنزاف الأصول الطبيعية للدولة، فأكد تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه من شأن الاستثمار في الاقتصاد الأخضر إلى غاية 2050 أن يحقق نسبة في الوظائف الخضراء تتجاوز ما يمكن أن يحققه الاقتصاد التقليدي القائم، وذلك من خلال المناصب المستحدثة في إطار إعادة الهيكلة للقطاعات الاقتصادية في ظل الاستدامة مع الالتزام باستحداث برامج التأهيل والتدريب لتنمية المهارات المتعلقة بنموذج الاقتصاد الأخضر.

رابعا: استئصال الفقر

يسعى الاقتصاد الأخضر إلى توفير الفرص المتنوعة للتنمية الاقتصادية والتخلص من الفقر دون استنفاذ الأصول الطبيعية للدولة فسلع وخدمات النظم البيئية هي أكبر سبل العيش خاصة في المجتمعات الريفية، فالاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر يجعله أكثر ملائمة للبيئة ما يساهم في التخفيف من حدة الفقر خاصة في المناطق الريفية[2]، من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استثمارها ما يؤدي إلى زيادة الدخل في هذه المناطق وتخفيض التكاليف التي يدفعها سكان المجتمعات من أجل تلبية حاجياتهم الأساسية والحصول على الخدمات، بعدما أهملت هذه المناطق

---

1 -

منيرة سلامي، منمسغوني، **إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر**، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة، يومي 22، 23 نوفمبر 2011، ص. 187.

2-حسام محمد أبو عليان، المرجع السابق، ص. 59.

في ظل الاقتصاد التقليدي وكانت النتيجة تدهور مستويات دخول سكان هذه المناطق وزيادة تكاليف الإنتاج وتحملهم بأعباء مالية أثرت سلبا على نمو الإنتاج في هذه المناطق بالتالي زيادة عدد الفقراء[1].

المطلب الثاني: أبعاد الاقتصاد الأخضر

لما كان الاقتصاد الأخضر من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وزيادة كفاءة استخدام الموارد والتقليل من التدهور والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة فأبعاده لا تختلف كثيرا عن أبعاد التنمية المستدامة ويمكن أن تلخص هذه الأبعادفي الأبعاد الاقتصادية **(الفرع الأول)**، إضافة إلى الأبعاد الاقتصادية نجد الأبعاد الاجتماعية التي ترتكز على توفير فرص العمل التي تؤدي للقضاء على الفقر والبطالة**(الفرع الثاني)**، وأخير الأبعاد البيئية للاقتصاد الأخضر التي ترتكز على حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة**(الفرع الثالث).**

الفرع الأول:الأبعاد الاقتصادي

إنّ الاقتصاد التقليدي لم يراعي تكاليف ومنافع الموارد الطبيعية فهو يقاس على أساس الناتجالمحلي والإجمالي دون الاهتمام بتكلفته السلبية على البيئة[2]، على عكس الاقتصاد الأخضر الذي اتجهت كل محاولاته للأخذ بعين الاعتبار بالبعد البيئي وإدماج الآثار البيئية في الحسابات الاقتصادية لأنه بدون مراعاة الاعتبارات البيئية لا يمكن أن تستمر المكاسب الاقتصادية المتوقعة[3].

الفرع الثاني: الأبعاد الاجتماعية

---

[1]- إبراهيممصطفى وأخرون، **اقتصادياتالمواردوالبيئة، (الإسكندرية:** الدارالجامعية، د. ط، 2007)، ص. 241.

1-JEAN- Paul Fitoussi,Rapport de la commission sur la mesure des performances économiques et progrès Social,la Documentation Française, (2009) : 257.

[3] - كمالديب، **أساسياتالتنميةالمستدامة**،(الجزائر: دارالخلدونيةللنشروالتوزيع،الجزائر، د. ط، 2015)، ص. 196.

يركز البعد الاجتماعي للاقتصاد الأخضر على توفير فرص العمل التي تؤدي إلى القضاء على الفقر والبطالة فالتحول إلى الاقتصاد الأخضر يعني أيضا التحول في التوظيف، فهذا النموذج يعتمد على استثمارات جديدة في القطاعات الخضراء ما يخلق فرص عمل أكثر عن طريق التوظيف في هذه القطاعات على المدى القصير والمتوسط والبعيد يفوق التوظيف في إطار الاقتصاد العادي، فالاقتصاد الأخضر يحقق استثمارات بيئية على المدى القريب وبالتالي خلق ثروات وفرص عمل وخدمات اجتماعيةأفضل على المدى البعيدد[1].

كما يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق المساواة الاجتماعية وعدم التفرقة بين البشر في الحقوق والواجبات وفسح الطريق للقدرات والمواهب والخبرات والمبادرات للمشاركة في التخطيط والتنفيذ للاقتصاد الأخضر[2].

الفرع الثالث: الأبعاد البيئية

إنّ الأبعاد البيئية أبعاد أهملها النظام الاقتصادي السابق الذي ركز على الأبعاد الاقتصادية ما تسبب في فشله على عكس الاقتصاد الأخضر الذي يقوم على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية، وتحسين كفاءة استخدامها من خلال تخضير القطاعات الاقتصادية المختلفة[3]، حيث ترتكز آليات الاقتصاد الأخضر بشكل خاص على خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن إنتاج واستهلاك الطاقة ما يؤدي إلى رفع كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة، وتقليص حجم النفايات وإدارتها بشكل أفضل والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا الخضراء وعدم استنزاف الموارد الطبيعية.

---

[1] - اللجنةالاقتصاديةوالاجتماعيةلغربأسيا " الاسكوا"،مفاهيمومبادئالاقتصادالأخضر: الإطارالمفاهيمي،الجهودالعالميةوقصصالنجاح،منشوراتالأممالمتحدة،نيويورك،الولاياتالمتحدةالأمريكية،ديسمبر، 2010،ص 05.

[2] -لستربراون،**ترجمةأحمدأمينالجمل،اقتصادالبيئةاقتصادجديدلكوكبالأرض** (القاهرة: الجمعيةالمصريةلنشرالمعرفةوالثقافةالعالمية، 2003)، ص. 85.

[3]- منيرة سلامي، منى مسغوني، **المرجع السابق**، ص. 187.

المبحث الثاني: المبادرات المتعلقة بقطاع الطاقة في إطار التحول لنظام الاقتصاد الأخضر في الجزائر

لاعتزام الجزائر الدخول في عصر الطاقة الخضراء كرست عدة حوافز لتشجيع الاستثمار في هذا المجال **(المطلب الأول)**، كما أطلقت برنامج يطمح لتطوير هذه الطاقات والفعالية الطاقوية خاصة أنّ الجزائرمن بين الدول التي تسعى جاهدة لتحقيق الاقتصاد الأخضر وتفعيل التنمية المستدامة للنهوض باقتصادها مستقبلا باعتماد سياسات طاقوية خضراء **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول:الحوافز المتعلقة بتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة

نظرا للأهمية المتزايدة لقطاع الطاقة المتجددة في تنمية الاقتصاد الأخضر، اعتبر المشرع الجزائري المشاريع المستثمرة في مجال الطاقة المتجددة مشاريع ذات أولوية بموجب المادة 33 من القانون رقم 99-09 المتعلق بالتحكم في الطاقة[1].

و نجد أنّ هناكعدةحوافزنصتعليهاقوانينالمالية **(الفرع الثاني)**، إلى جانب هذه الحوافز نجد تلك المنصوص عليها أيضا في القانونالمنظمللطاقةالمتجددة **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: الحوافز المدرجة في قوانين المالية

تضمنتقوانينالماليةحوافزلتشجيعالاستثمارفيقطاعالطاقةالمتجددة، ونجد من بين هذه القوانين،القانون رقم 11- 11 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 **(أولا)**، إضافة إلى هذا القانون نجد قانون رقم 14 – 10 المتضمن قانون المالية لسنة 2015 **(ثانيا)**، ونجد أنّ المشرع الجزائري وسع في التحفيزات المالية التي يقدمها الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة في قانون المالية رقم 15- 18 لسنة 2016 **(ثالثا)**.

---

1 - "

يمكنمنحامتيازاتماليةوجبائيةوجمركيةللأنشطةوالمشاريعالتيتساهمفيتحسينالفعاليةالطاقويةوترقيةالطاقاتالمتجددة" المادة 33 منقانونرقم 99-09 مؤرخفي 28 جويلية 1999،المتعلقبالتحكمفيالطاقة،ج.ر.ج.جعدد 51الصادرةفي 02 أوت 1999.

أولا: الحوافز المدرجة في قانون رقم 11-11 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011[1]:

يظهر من خلال التعديل المادة 63 من قانون المالية لسنة 2010 بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2011 أن المشرع الجزائري وسع من إطار تشجيع الاستثمارات المتعلقة بترقية الطاقات المتجددة، فبعدما كان الصندوق يقتصر على تمويل الأعمال والمشاريع المسجلة في إطار تنمية الطاقات المتجددة، أصبح بالإضافة يتكفل بتمويل الأعمال والمشاريع المتعلقة بالطاقات المشتركة.

ويعود اشتمال الصندوق على تمويل مشاريع وأعمال أخرى إلى فتح في كتاب الخزينة حساب جديد خاص رقم 313-302 عنوانه "الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والمشتركة"، لذلك نجد المشرع رفع من نسبة الإتاوات البترولية التي يتحصل عليها الصندوق فبعدما كانت نسبتها لا تتعدى 0,5 % في ظل قانون المالية لسنة 2010 أصبحت نسبتها 01% في ظل قانون المالية التكميلي لسنة 2011[2].

ثانيا: الحوافز المدرجة في قانون رقم 14-10 متضمن قانون المالية لسنة 2015[3]:

يظهر من خلال القانون المالية لسنة 2015 أن المشرع الجزائري أكد على إدراج عمليات حساب التخصيص الخاص بالصندوق الوطني للتحكم في الطاقة، الذي تم إنشاءه بموجب قانون المالية لسنة 2000 ضمن حساب التخصيص الخاص للصندوق الوطني للطاقات المتجددة والمشتركة، وطبقا لذلك يقيد حساب التخصيص الخاص بالصندوق الوطني للتحكم في الطاقة إلا أنه قفل هذا الحساب مرتبط بوضع إطار تنظيمي جديد لحساب التخصيص الخاص للصندوق الوطني للطاقات المتجددة والمشتركة الذي سيصبح يحمل تسمية الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة

---

[1] - قانون رقم 11-11 مؤرخ في 18 جويلية 2011، متضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، ج.ر.ج.ج عدد 40 الصادرة في 20 جويلية 2011.

[2] - المادة 40 من نفس القانون.

[3] - قانون رقم 14-10 مؤرخ في 30 ديسمبر 2014، متضمن قانون المالية لسنة 2015، ج ر ج ج عدد 78 الصادرة في 31 ديسمبر 2014.

كة، مايبينأنالمشرعالجزائريجمعحساباتالتخصيصالخاصةلكلصندوقففيإطارصندوقوا حدتحتتسميةالصندوقالوطنيللتحكمفيالطاقةوالطاقاتالمتجددةوالمشترك[1].

أمافيمايخصالمساهماتالتييقدمهاهذاالصندوقلتشجيعالاستثمارفيقطاعالطا قاتالمتجددةتتمثلفي:

-تمويلالنشاطاتوالمشاريعالمجسدةفيإطارتنميةالطاقاتالمتجددةوالمشتركة.

-تمويلالنشاطاتوالمشاريعالمسجلةفيالبرنامجالمتعلقبالتحكمفيالطاقة.

-

منحقروضغيرمكافأعليهافيمايخصالاستثماراتالمشتملةعلىالفعاليةالطاقويةوغيرالمسج لةفيالبرنامجالوطنيللتحكمفيالطاقة.

-

منحضماناتعلىالافتراضاتالتيتنفذلدىالبنوكأوالمؤسساتالماليةوهذاوفققرارمشتركبينوزي رالماليةووزيرالطاقة[2].

ثالثا: الحو افزالمدرجةفيقانونرقم 15-18 يتضمنقانونالماليةلسنة 2016[3]:

وسعالمشرعالجزائريفيالتحفيزاتالماليةالتييقدمهاالصندوقالوطنيللتحكمفيالط اقةوالطاقاتالمتجددةوالمشتركةفيقانونالماليةلسنة 2016،فتطبيقالأحكامالمادة 87 منقانونرقم 15-18 المتضمنقانونالماليةلسنة 2016عدلتالمادة 03 منالمرسومالتنفيذيرقم 15-319 الذييحددكيفياتتسييرحساباتالتخصيصالخاصللصندوقالوطنيللتحكمفيالطاقةوالطاق اتالمتجددةوالمشتركةحيثأصبحتالإيراداتالمتعلقةبالطاقاتالمتجددةوالمشتركةتوجه:

---

[1] - المادة 108 منقانون رقم 14-10، مرجع سابق.

[2] - مرسومتنفيذيرقم15-319 مؤرخفي 13 ديسمبر 2015،يحددكيفياتتسييرحساباتالتخصيصالخاصرقم 131-302 المتعلقبالصندوقالوطنيللتحكمفيالطاقةوالطاقاتالمتجددةوالمشتركة،ج.ر.ج.جعدد 68 الصادرةفي 27 نوفمبر 2015.

[3] - قانونرقم 15-18 مؤرخفي 30 ديسمبر 2015، متضمنقانونالماليةلسنة 2016،ج.ر.ج.جعدد 72 الصادرةفي 31 ديسمبر 2015.

-لتمويل النشاطات والمشاريع المدرجة في إطار ترقية الطاقات المتجددة والمشتركة.

-للتمويل المسبق للنشاطات المدرجة في إطار ترقية الطاقات المتجددة والمشتركة .

أما الإيرادات المتعلقة بالتحكم في الطاقة فتوجه إلى:

-تمويل النشاطات والمشاريع المدرجة في برنامج التحكم في الطاقة.

-

منح القروض غير المسددة والممنوحة للاستثمارات الحاملة للفعالية الطاقوية وغير المسجلة في إطار برنامج التحكم في الطاقة.

- منح الضمانات على القروض المنجزة لدى البنوك أو لدى المؤسسات المالية.

-التمويل المسبق لاقتناء الأجهزة والمعدات المرتبطة بالفعالية الطاقوية.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ قائمة هذه النفقات تحدد بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية ووزير الطاقة[1].

أما فيما يخص قانون المالية لسنة 2018 و2019 لم يأتي بأي جديد في مجال النفقات التي يوجهها الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة من أجل تمويل برامج الطاقات المتجددة بل اكتفى بالتي تضمنها قانون المالية لسنة 2016 المعدلة بقانون المالية لسنة 2017.

الفرع الثاني: الحوافز المدرجة في قانون رقم 02-01 المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز بواسطة القنوات (قانون منظم للطاقة المتجددة) [2]

تختلف نسبة العلاوات باختلاف المصدر المتجدد المستعمل حيث ترتفع العلاوة فيما يخص الكهرباء المنتجة انطلاقا من منشآت تستعمل الطاقة الشمسية الحرارية بواسطة

---

[1] - المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 16-121 مؤرخ في 06 أفريل سنة 2016، ج.ر.ج.ج عدد 22 الصادرة في 10 أفريل 2016، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 15-319، مرجع سابق.

[2] - قانون رقم 02-01 مؤرخ في 05 فيفري 2002، يتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز بواسطة الأنابيب، ج. ر. ج. ج عدد 08 الصادرة في 06 فيفري 2002 .

منظومات مختلطة شمسية وغازية إلى

200%منالسعرعنكلكيلووا تفيالساعةمنالكهرباءالذييعدهمسيرالسوقوهذا عندماتمث

لالمساهمةالدنيامنالطاقةالشمسية

25%منمجموعالطاقاتالأوليةوفيمايخصالمساهماتالتيتقلعن

25%فإنهذهالعلاوةتدفعضمنالشروطالتالية:

- عنمساهمةطاقةشمسيةقدرها 25%تبلغالعلاوة 200 %.

- عنمساهمةطاقةشمسيةقدرها20 % إلى 25 %تبلغالعلاوة 180 %.

- عنمساهمةطاقةقدرها 15%إلى 20 %تبلغالعلاوة 160 %.

- عنمساهمةطاقةشمسيةقدرها 10% إلى 15%تبلغالعلاوة 140 %.

- عنمساهمةطاقةشمسيةقدرها 05%إلى 10%تبلغالعلاوة 100 %.

- عنمساهمةطاقةشمسيةقدرها 0%إلى 05%تلغىالعلاوة.

كماتكونالعلاوةفيمايخصالكهرباءالمنتجةانطلاقامنمنشأةتثمينالنفاياتبنسبة

200%منالسعرعنكلكيلووا طفيالساعةمنالكهرباءعلىالنحوالذييعدهمسيرالسوق.

أما بالنسبةللكهرباءالمنتجةمنالطاقةالمائية فتكون العلاوة بنسبة

100%منالسعرعنكلكيلووا طفيالساعةمنالكهرباءعلىالنحوالذييعدهمسيرالسوقكماه

ومحددبموجبقانون 02-01 المتعلقبالكهرباء والتوزيعالعموميللغاز.

و تبلغالعلاوةفيمايخصالكهرباءالمنتجةمنطاقةالرياحنسبة

300%منالسعرعنكلكيلووا طفيالساعةمنالكهرباءعلىالنحوالذييعدهمسيرالسوق.

أما

بالنسبةللكهرباءالمنتجةمنالطاقاتالشمسيةالمشعةأوالحراريةفقط،فتكونالعلاوةبنسبة

300%منالسعرعنكلكيلووا طفيالساعةمنالكهرباءعلىالنحوالذييعدهمسيرالسوقوهيأه

مالعلاواتالموفرةفيإطارتكاليفالتنويع.

وفيما يخصالكهرباءالمنتجةانطلاقامنمنشآتالإنتاجالمشتركبينالبخار و(أو) الماءالساخن فإنّ العلاوة ترتفع إلى 160%منكلسعرعنكلكيلووا طفيالساعةمنالكهرباءالذييعدهمسيرالسوق،معالأخذبعين الاعتبارتحقيقإنتاجمنالطاقةالحراريةالقابلةللاستعماليمثل 20%منمجموعالطاقاتالأوليةالمستعملة،وفيمايخصالمنشأةالتيتنتجأقلمن 20 % منالطاقةالقابلةللاستعمالفإنالعلاوةتخفضبنسبة 25 % بحصص 5%منالطاقةالحراريةالتهيدونسبة 20%معالأخذبعينالاعتبارحداأدنىمنإنتاجالطاقةالحراريةقدره 10%،أمافيما يخص الطاقة القابلة للاستعمال بين 15%إلى 19 % فإن العلاوة تكون بنسبة 120 %، وفيما يخص الطاقة القابلة للاستعمال بين 10%إلى 15%فإن العلاوة تكون بنسبة 80%، والتي تكون قابلة للاستعمال وتقل عن 10%تلغى العلاوة المرسوم التنفيذي رقم 04-92 المتعلق بتكاليف توزيع الكهرباء، المواد 12إلى 17 منه).

المطلب الثاني:البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030

سيتم دراسة هذا البرنامج من خلال بيان مراحل انجازه(الفرع الأول)، مع تبيان أهداف هذا البرنامج الذي تسعى الجزائر من خلاله إلى إيجاد حلول شاملة ودائمة للتحديات البيئية(الفرع الثاني).

الفرع الأول: مراحل إنجاز البرنامج الوطني للطاقات المتجددة (2011-2030)

يتحقق البرنامج الوطني للطاقات المتجددة (2011-2030) عبر مرحلتين، المرحلة الأولى من2011 إلى2020 **(أولا)**، أما المرحلة الثانية من 2021 إلى غاية 2030وتخصص هذه المرحلة لتطوير شبكة الربط الكهربائي بين الشمال والجنوب الصحراوي (أدرار) **(ثانيا)**.

أولا: المرحلة الأولى 2011-2020

يسعى البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030 في هذه المرحلة إلى تحقيق إنتاج قدره 4010 ميغاواط متحصل عليها من خلال الطاقة الكهروضوئية

وطاقة الرياح، وإنتاج قدره 515 ميغاواط من طاقة الكتلة الحيوية والتوليد المشترك للطاقة والطاقة الحرارية الأرضية.

ثانيا: المرحلة الثانية 2021-2030

تخصص هذه المرحلة لتطوير شبكة الربط الكهربائي بين الشمال والجنوب الصحراوي (أدرار) حيث سيسمح ذلك بتركيب محطات كبيرة للطاقة المتجددة في المناطق التالية: عين صالح أدرار، تيميمون، بشار والعمل على إدماجها في نظام الطاقة الوطني[1].

يتوزع هذا البرنامج حسب القطاعات التكنولوجية فالبنسبة للطاقة الشمسية 13575 ميغاواط أما طاقة الرياح 5010 ميغاواط، الطاقة الحرارية 2000 ميغاواط، الكتلة الحيوية 100 ميغاواط، التوليد المشترك للطاقة 400 ميغاواط، أما بالنسبة للطاقة الحرارية الأرضية 515 ميغاواط، وسيسمح هذا البرنامج في أفاق 2030 للوصول إلى تحقيق نسبة 27 % من إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة أي إنتاج حوالي 22000 ميغاواط من الطاقات المتجددة كما سيسمح بادخار 300 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي[2].

الفرع الثاني: أهداف البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030

أما فيما يخص بأهداف البرنامجالوطني للطاقات المتجددة (2011-2030) فإنّ الجزائر تسعى من خلال هذا البرنامج إلى إيجاد حلول شاملة ودائمة للتحديات البيئية التي عرفتها الجزائر في السنوات الماضية،من خلال الحفاظ على الموارد الطاقوية ذات الأصول الأحفرية للأجيال القادمة خاصة مع الإمكانيات الطبيعية للجزائر في الطاقة الشمسية التي اعتبرت المحور الأساسي لبرنامج الطاقة المتجددة 2011-2030 (13575 ميغاواط)وهو ما يعادل حوالي37% من مجمل الإنتاج الوطني للكهرباء سنة 2030، وهي نسبة معتبرة بالمقارنة مع إنتاج الكهرباء من خلال طاقة

---

1 -عمراويسمية وأخرون، " توجهالجزائرنحوالاقتصادالأخضرمنخلالالطاقاتالمتجددة (نماذجلمؤسساتخضراء)"،مجلةنماءللاقتصادوالتجارة،عدد 04،ديسمبر 2018،ص. 03.

2- CDER , Plan d'action Stratégique de lepst CDER a l horizons 2020, www.cder.dz, (voie le 15- 10-2019) : 01.

الرياح التي لن تتعدى حصتها 3%من مجمل الإنتاج الوطني للكهرباء[1]، كما أنه بفضل هذا البرنامج أصبحت الطاقات المتجددة في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر لا سيما من خلال تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع وإدخال فروع الكتلة الحيوية (تثمين استعادة النفايات) والطاقة الحرارية والأرضية.

خاتمة:

يمكنالقولفيالأخيرأنالمشرعالجزائريوضععدةحوافزوبرنامجخاصلتطويرالطاقا تالمتجددة

وتشجيعالاستثمارفيهذاالمجالكأحدأهممجالاتالاستثمارالأخضر،إلاأنالاستثمارفيهذاالمج اللايزاليعرفضعفكبيرمنالناحيةالواقعيةرغمغنىالجزائربأهممصادرهذهالطاقة،لذلكلا بدمنالبحثعنحلولأخرى

سواءمنخلالالزيادةفينسبةالتمويلاتالتيتوفرهاالدولةلدعمالاستثمارفيمجالالطاقةالمت جددة،أومنخلالالتخفيفمنالعوائقأوالصعوباتلاسيماالإداريةمنهالتسهيلعمليةالاستثما رفيهذاالمجال.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

---

[1] - ترقومحمد وأخرون، " إستراتجيةالدولالعربيةلتطويرمصادروتكنولوجياتالطاقةالمتجددة (مشروعالجزائرللطاقةالمتجددة 2011-2030 نموذجا)" **مجلةالرّيادةلاقتصادياتالأعمال**،المجلد 03،عدد 04،شلف، 2017، ص. 67.

1- الكتب :

1. إبراهيم، مصطفى وأخرون.**اقتصادياتالمواردوالبيئة**. الاسكندرية: الدارالجامعية، د. ط، 2007.
2. كمال، ديب.**أساسياتالتنميةالمستدامة**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، د. ط، 2015.
3. لستر،براون.ترجمةأحمدأمينالجمل.**اقتصادالبيئةاقتصادجديدلكوكبالأرض**: القاهرة،الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،ط 1، 2003.

2 –المذكرات:

– حسام، أبو عليان محمد.**الاقتصادالأخضروالتنميةالمستدامةفيفلسطيناستراتجياتمقترحة**. مذكرةلنيلشهادةالماجستيرفيالاقتصاد. جامعة الأزهر غزة:كليةالاقتصادوالعلومالإدارية،قسماقتصاد، 2018.

3- مقالات علمية:

1. عبد الحليم، أصالح. "دورشبكاتالبحثوالتطويروالابتكارفيدعمالتحولنحوالاقتصادالأخضر" دراسةحالةالدولالعربيةالتابعةلمنظمةالإسكوا".**مجلةميلافللبحوثوالدراسات**، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر،العددالأول،2008، ص ص 05- 33.
2. فريد، بختي ورضا، بهياني. " صناعةالطاقاتالمتجددةودورهافيتجسيدالتنميةالمستدامةفيالجزائرمعالإشارةللبر نامجالوطنيللطاقاتالمتجددة(2011-2030)".**مجلةالاقتصادوالبيئة**،

كليةالعلومالاقتصاديةوعلومالتسيير،جامعةعبدالحميدبنباديس،مستغانم،الجزا ئر، المجلد 01، العدد 2018،01، ص ص 41- 61.

3. محمد، ترقو وأخرون." إستراتجية الدول العربية لتطوير مصادر وتكنولوجيات الطاقة المتجددة(مشروع الجزائر للطاقة المتجددة 2011-2030 نموذجا)". **مجلة الرّيادة لاقتصاديات الأعمال**، جامعة شلف، المجلد 03، العدد 04، 2017، ص ص 66- 80.

4. سمية، عمراوي وأخرون . " توجهالجزائرنحوالاقتصادالأخضرمنخلالالطاقاتالمتجددة (نماذجلمؤسساتخضراء)".**مجلةنماءللاقتصادوالتجارة**،العدد 04،2018، ص ص 01- 10.

4- <u>بحث منشور في أعمال مؤتمر أو ملتقى:</u>

– سلامي، منيرة ومسغوني، منى . إشكاليةالتأهيلالبيئيفيالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةنحوتحقيقالاقتصادالأخضر. مداخلةفيالملتقىالدوليالثانيحولالأداءالمتميزللمنظماتوالحكومات،الطبعةالثانية،ن موالمؤسساتوالاقتصادياتبينتحقيقالأداءالماليوتحدياتالأداءالبيئي،المنظميومي 22- 23 نوفمبر 2011، جامعة ورقلة.

5- <u>الوثائق والدراسات:</u>

– اللجنةالاقتصاديةوالاجتماعيةلغربأسيا " الاسكوا".مفاهيمومبادئالاقتصادالأخضر: الإطارالمفاهيمي.الجهودالعالميةوقصصالنجاح،منشوراتالأممالمتحدة،نيويورك،الو لاياتالمتحدةالأمريكية،ديسمبر، 201

6- <u>مو اقع الانترنت:</u>

- اللجنةالاقتصاديةلإفريقيا،مكتبشمالإفريقيا،الاقتصادالأخضرفيالجزائر،فرصلت نويعالانتهاجالوطنيوتحفيزه،الأممالمتحدة،www. uneca. Org، مطلع عليه في 12 جانفي 2019.

7- النصوص القانونية :

أ- النصوص التشريعية:

1. قانونرقم 99-09 مؤرخفي 28 جويلية 1999،المتعلقبالتحكمفيالطاقة،جرجعدد 51الصادرةفي 02 أوت 1999.
2. قانونرقم 02-01،مؤرخفي 05 فيفري 2002،متعلقبالكهرباءوالتوزيعالعموميللغازبواسطةالأنابيب،ج.ر.ج.جعدد 08 الصادرةفي 06 فيفري 2002.
3. قانونرقم 11-11 مؤرخفي 18 جويلية 2011، متضمنقانونالماليةالتكميليلسنة 2011،ج.ر.ج.جعدد 40 الصادرةفي20 جويلية 2011.
4. قانونرقم 14-10 مؤرخفي 30 ديسمبر 2014،متضمنقانونالماليةلسنة 2015،ج.ر.ج.جعدد 78 الصادرةفي 31 ديسمبر 2014.
5. قانونرقم 15-18 مؤرخفي 30 ديسمبر 2015، متضمنقانونالماليةلسنة 2016،ج.ر.ج.جعدد 72 الصادرةفي 31 ديسمبر 2015.

ب- النصوص التنظيمية:

1. المرسومالتنفيذيرقم 04-92 المؤرخفي 25 مارس 2004،متعلقبتكاليفتنويعإنتاجالكهرباء،ج.ر.ججعدد 19 الصادرةفي 28 مارس 2004

2. المرسوم التنفيذي رقم 13-218 مؤرخ في 18 جوان 2013، يحدد شروط منح العلاوات بعنوان نشاط إنتاج الكهرباء، ج.ر.ج.ج عدد 33 الصادرة 26 جوان 2013.

3. المرسوم التنفيذي رقم 15-69، مؤرخ في 11 فيفري 2015، يحدد كيفيات إثبات شهادة أصل الطاقة المتجددة واستعمال هذه الشهادات، ج.ر.ج.ج عدد 09 الصادرة في 18 فبراير 2015.

4. مرسوم تنفيذي رقم 15-319 مؤرخ في 13 ديسمبر 2015، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 131-302 المتعلق بالصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة، ج.ر.ج.ج عدد 68 الصادرة في 27 نوفمبر 2015.

5. المرسوم التنفيذي رقم 16-121 مؤرخ في 06 أفريل سنة 2016، ج.ر.ج.ج عدد 22 الصادرة في 10 أفريل 2016، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 15-319.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

1- OUVRAGE:

- JEAN- Paul Fitoussi, Rapport de la commission sur la mesure des performances économiques et progrès Social,la Documentation Française, (2009).

2- Site internet :

- CDER , Plan d'action Stratégique de lepst CDER a l horizons 2020, www.cder.dz, (voie le 15- 10-2019) .

Résultats de la conférence des Nations Unies sur le Développement durable (RIO +20) , L'avenir que nous voulons , Rio de Janeiro , Bresil , 20-22 juin 2012www.seric.org (voie le 24-11-2020).